

اقتصاد

فوق الطاولة

ما بعد «نيوم غيت»!

علي محمود هاشم

دخلت المفخة الخليجية طور البلوغ، آخر المتحالفين الأعراب في أبو ظبي ومملكة السعودية، ولجوا مؤخرًا جولة تناهش متبادل متوقعة، جراء فشل حفلات تناهشهم المشترك ضد الآخرين. نيوم، المدينة العابرة للحدود بـ ٢٦ ألف كيلومتر مربع من مساحتها الموزعة على الجغرافية السعودية الأردنية المصرية و«الإسرائيلية» المشتركة مع خليجي العقبة والسويس، سوف تكون مدينة «عالمية» نكية وحررة، تستضيف الصناعات التكنولوجية والسياحية وما إلى ذلك.. الجميل في الأمر، أن كل إضافة للبيئة جديدة في هذه المدينة تستدعي الكشف عن المزيد من خفاياها، فبمجرد وضع «خط الميزان» لبناء مداميكا، لن تثبت أن تقفح زوايتها الإسرائيلية الشمالية.

ثمة فضاء اقتصادي سياسي غامض لا يزال يكتنف صحراء سيناء منذ إعلان تنظيم الإخوان المسلمين الذي حكم مصر تحويلها إلى «إقليم اقتصادي عالمي» يحتل ارتباطه بمصر على سلطتي الدفاع والخارجية.. لم يلبث حكم الإخوان أن انقلب بعدها، ليس لعب في الهدف، وإنما نتيجة تنافس أعراب الخليج على «عربية» هذه الصفة الممتدة إلى «صفقة قرن».

في «نيوم»، المستنسخ عن «إقليم سيناء المستقل»، جرى تصغير المساحة المصرية من نحو ٦٦ ألفاً إلى ١٠٠٠ كم مربع، قبل جزر تيران وصنافير، والأردني متضمنًا العقبة، وبطبيعة الحال «إسرائيل» بما فيها ميناء إيلات..

البر المصري الذي تقلصت مشاركته النظرية في «نيوم» قياساً بـ «إقليم سيناء»، اقتصر هذه المرة على سواحل سيناء على خليج العقبة مروراً بشرم الشيخ، لكن تم تميده إلى خارج سيناء بإضافة مدينة الغردقة على مدخل خليج السويس عند الساحل الغربي للبحر الأحمر، هذه البقعة هي مستهل قناة السويس الأداة الحيوية التي لا تزال السبب الرئيس في منع تقسيم مصر إلى دويلات، بعضها طرفي على غرار «مملكة بئر طويل» غير المتعرف بها قرب الحدود مع السودان، «أو مملكة شمال السودان» كما أعلنها ملكها الأمريكي جيرمي هينتون؟!

على القلب الإسرائيلي، سرعان ما تكشف أبعاد المشروع، قبل أيام أعلنت الملكتان «الأردنية والإسرائيلية» عن فرض ميسر تقدمه الثانية للأولى في سياق إنشاء «قناة البحرين» التي سترطب البحرين الأحمر والبيط، هذا المشروع على لطانا حظي بدعم البنك الدولي، يقع ضمن أراضي ومياه مشروع نيوم، ويتقاطع معه في الأهداف، فالقناة «الحلم الإسرائيلي» التي تركز إلى تنظيرات تيودور هرتزل مطلع القرن الماضي، ما كان لها أن تتم وفق بنود اتفاقية كامب ديفيد، لو لم تمنع مصر جزيرتي تيران وصنافير للسعودية، الأسوأ، أن دخول الغردقة قرب مدخل خليج السويس يعني تسليم مفاتيح قناتها الحيوية إلى آخرين في الوقت الذي يعلم فيه الجميع بأن ربط البحر الميت بالأحمر هو الشرط الجازم والأكثر حرجاً لمشروع هرتزل ومن بعده بن غوريون منتصف القرن الماضي، ومن ثم شارون في ثمانينياته، يربط المتوسط عند حيفا، بالبحر الميت..

والحال كذلك، أي أمن جيوي وبأي ثمن باعته مصر في «نيوم»؟ «إقليم السويس» الذي أطاح بالهيمنة القطرية على مصر، أضحي اليوم «نيوم» وفق هيئة سعودية، إلا أن قائمة الضحايا تشمل آخرين، وفي مقدمهم الإمارات التي بدأت حملة تناهش غير متوازنة مع حليفها السعودي، لا بل حتى الصامتين على مدى التهجيت الفاجر للفضاء الاقتصادي السياسي العربي خلال السنوات الثماني الأخيرة، ضاق بهم الحال، فدبي الضحية التالية لـ «نيوم»، أطلقت لسنان الشيخ محمد بن راشد في انتقادية قاسية لـ «فساد الحكام العرب» و«انجرامهم وراء تحقيق أهداف الغرب» على حساب شعوبهم.. بالطبع، لا يمكن تجاهل تصويب ابن راشد في ذلك على ابن سلمان.

مشروع «نيوم» الذي يعتلي هرما من أحلام «المضائق المائية» التي يتطلع حالوما من الكيان والدول المصنفة كمحدودة «الحيوية الجغرافية» على غرار السعودية و«إسرائيل» ومملكة الأردن «إحدى ضحايا المشروع»، لا يزال يحتزن الكثير من المفخات الموزعة على طريق الحرير وقناطر الطاقة، والتي ستفجر تباعاً عقب الانفجار الافتتاحي الذي يتوقع أن ينبثق من الأقبية العميقة لإمارة دبي.. وقد يليه -لربما- جنوب العراق.

فمع كل مدمك جديد في «نيوم» ملتبسة السيادة بقوانينها الداخلية التي تضعها خارج سلطات أي من البلدان «المعلنة على الأقل»، ثمة مدمك يتوجب هدمه في مكان آخر، وهذه «المدينة» أيا كان ترجمة اسمها الحقيقية: مكة الجديدة، مملكة «داود الجديدة»، المستقبل الجديد... لن تقوى على النهوض إلا فوق هيكل أخرى..

حتى الآن، لا تزال أسئلة «نيوم» الجوهرية معلقة، بعضها يتعلق بانتعاش هزيمة الحرب على سورية واليمن التي لم تتدلع إلا بسبب غير ذات علاقة، إذ إن بقاء مفاتيح جغرافيتهم -وتحديدًا سورية- خارج سلسلة مفاتيح الغرب، سيقلص أفق «نيوم» إلى حدود «الفضيحة الطبيعية» بلا طعم أو لون أو رائحة.

ما مستقبل الاستثمار العقاري في ندوة لـ JCI؟

فاكياني لـ «الوطن»: الاقتراض من المصارف وحوافز ضريبية لمشروعات التطوير العقاري

فادي بك الشريف

ركزت ورشة العمل التي أقامتها الغرفة الفتية الدولية بدمشق (JCI) أسس في فرع نقابة المهندسين بدمشق، على واقع مناطق التطوير العقاري والمشاريع الاستثمارية ذات الأولوية لعمل الهيئات الحكومية المختصة، والتسهيلات والمزايا المقدمة من الهيئات الحكومية ذات الصلة لجذب المستثمرين وتأمين بيئة عمل مناسبة للمطورين العقاريين، إضافة إلى تنظيم وتوجيه نشاط التمويل لمناطق التطوير العقاري وفق الحالة العامة لسوق العقارات في سورية، ووضع ضوابط حماية حقوق الأطراف المختلفة المشاركة في عمليات التمويل العقاري لمناطق التطوير العقاري ومراقبة الملاء المالية لهذه الجهات.

وتهدف الورشة التي حملت عنوان «آفاق التطوير العقاري والفرص الاستثمارية المتاحة في سورية» إلى تسليط الضوء على المواضيع التي تعنى بقطاعي الأعمال والاقتصاد السوري باعتبارها المحرك الأساسي لعملية إعادة الإعمار والانتعاش الاقتصادي في المرحلة الراهنة.

ولفت وسيم المحلي من الغرفة الفتية الدولية بدمشق إلى أهمية تسليط الضوء على آفاق التطوير العقاري والفرص الاستثمارية في سورية بغية تحقيق الاستفادة، مضيفاً: إن عمل الغرفة الفتية ينحصر في مجال تدريب وتأهيل الشباب، وتطوير المهارات الإدارية والأعمال الاقتصادية ونشر مفهوم المواطنة الفعالة والتعبير الإيجابي لدى الشباب والمجتمع، منوهاً بأن الغرفة تعمل من خلال أربعة نطاقات (الأفراد - المجتمع - الأعمال - العالمي) ويتم العمل من خلالها على دراسة احتياجات المجتمع وحقل مشاريع تعمل عليها الغرفة وأعضاؤها على تنفيذها.

وقال: تتبنى مجلس الإدارة هذا العام استراتيجية نشر ثقافة المسؤولية المجتمعية في الأفراد والمجتمع وصولاً لدفع الشركات والمؤسسات في المجتمع السوري لنشر وتبني ثقافة المسؤولية المجتمعية للشركات، حيث تم اعتماد شعار الغرفة من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الغرفة (فكر بالاستدامة - تصرف بمسؤولية)..



رؤية مستقبلية

إنجاز المشروع لجميع احتياجات المشروع من أليات وتجهيزات ومعدات وسيارات. مضيفاً وجود حوافز باستيراد جميع مواد البناء اللازمة لاستكمال المشروع، وفتح حساب بالقطع الأجنبي، واستخدام أموال المطور العقاري من القطع الأجنبي لتمويل المشروع أو المساهمة في رأسماله، والاقتراض لمصلحة المشروع من المصارف العاملة في سورية، منوهاً بالحوافز الضريبية الممنوحة لمشاريع التطوير العقاري.

وأكد مدير عام هيئة الإشراف على التأمين سامر العش دور التأمين في التنمية الاقتصادية والعوامل التي يؤثر فيها التأمين على الاقتصاد، إضافة إلى أهمية التأمين الهندي في مجال التطوير العقاري وتقديم الحماية للمشاريع الإنشائية من المخاطر والخسائر المالية وضمان عدم تعثرها.

ويأتي ذلك ضمن متطلبات السوق لنمو قطاع التأمين الهندي في الفترة المقبلة، والسبل والإجراءات المتخذة لتنظيم هذا القطاع ودعم شركات التأمين ورفع الوعي التأميني، منوهاً بضرورة التركيز على موضوع الضمانات الحكومية والمادية والتي تهم المستثمرين بشكل رئيسي، وذلك بهدف جذب الاستثمارات.

حوافز وتسهيلات

صحيفة «الوطن» أجرت لقاءات مع عدد من المحاضرين في الورشة، حيث بين مدير الهيئة العامة للتطوير والاستثمار العقاري الدكتور أحمد حمصي أهمية المزايا والتسهيلات الممنوحة لمشاريع التطوير العقاري على صعيد الإخلاء المؤقت طوال فترة

«الجلالي لـ الوطن»:

حتى الآن لم يرخص لأي شركة تمويل عقاري ولم يحدث صندوق للضمان

العش: من متطلبات السوق نوقطع التأمين الهندي في الفترة المقبلة

واقع السوق

وبين وزير الاتصالات الأسبق محمد الجلالي لـ «الوطن» أنه من المفترض وجود دراسات أكبر لواقع سوق التطوير العقاري على صعيد تحديد الطلب على العقارات وحجم الطلب على المنتج العقاري، والأنواع المختلفة للزبائن، وتحديد الجمهور المستهدف في التطوير العقاري عبر تحليل قطاعي لأنواع المختلفة للواقع.

كما لفت الجلالي إلى أهمية وجود دراسة عن العرض ومدى قدرة قطاع البناء والتشييد وشركات الإنشاءات بقدراتها وألياتها على تقديم الاحتياجات والمستلزمات من المنتج.

مضيفاً: حتى الآن لم يتم الترخيص لأي شركة تمويل عقاري، كما لم يحدث صندوق للضمان المقر ضمن

مرسوم إحداث هيئة التمويل العقاري، تاهيك عن آلية إحداث مؤسسة وطنية للتمويل العقاري. وأكد مدير هيئة التمويل العقاري غسان فاكياني ضرورة التركيز على وضع ضوابط ومعايير لتأسيس شركات تمويل عقاري وتنظيم عمل المصارف العاملة في التمويل العقاري بالتنسيق مع مصرف سورية المركزي.

غانم: دراسة لاحتياجاتنا من الكهرباء والنفط والغاز حتى ٢٠٣٣

الحكومة تدرس تشريعات تناسب مرحلة إعادة الإعمار

المستقبلية لتحقيق وفورات وتلبية الطلب المتزايد على حوامل الطاقة. ووافق المجلس على كتابي وزارتي المالية والعدل حول استثناء الوكالات الجماعية والفرديّة المتعددة الممنوحة لوكيل واحد في التعاملات المصرفية من أحكام المادة ١/ من قرار مجلس الوزراء رقم ٤٤ لعام ٢٠١٧، بحيث يمكن لأكثر من شخص إبرام نفس الوكالة لوكيل واحد.

وفي تصريح للصحفيين عقب الجلسة أكد وزير العدل القاضي هشام الشعار أنه تمت مناقشة آلية إحداث لجان تنفيذية للبدء بتطوير التشريعات في مختلف الوزارات بما يتناسب مع مرحلة إعادة الإعمار واعتماد الآلية التنفيذية من أجل توحيدها وإزالة التناقض بينها للوقوف على التشريعات واضحة لا تحتمل التأويل ومن دون أن تتضمن أي استثناءات.

وأوضح الوزير غانم في تصريح له أن المذكرة تضمنت دراسة لاحتياجات سورية على صعيد الكهرباء حتى العام ٢٠٣٣ في جميع مخرجات الطاقة مثل الكهرباء أو النفط أو الغاز.



على غانم مذكرة لجنة الموارد والطاقة حول إستراتيجية الطاقة وآفاق تلبية الاحتياجات خلال الفترة القادمة في قطاعات النفط والكهرباء والموارد المائية والنقل والصناعة والمقترحات والرؤى

خدمات الكهرباء والمياه والاتصالات والمدارس والمرافق الصحية والأفران ومخازن الشرطة وفق برنامج زمني محدد. وعرض وزير النفط والثروة المعدنية

وخلال الاجتماع قرر المجلس البدء بالخطوة التنفيذية لإعادة الخدمات الأساسية للمناطق المحررة من الإهاب في محافظتي درعا والقطيفرة وفق شقين، إسعافي وإستراتيجي، تشمل إعادة

الوطن

قرر مجلس الوزراء البدء بخطة تطوير وتحديث التشريعات الناظمة لعمل الدولة التي أعدتها الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء لجهة توحيد التشريعات الناظمة والمتشابهة، وأن تكون بسيطة ومرنة وواضحة لا تحتمل التأويل، وذلك بما يتناسب مع متطلبات مرحلة ما بعد الحرب في القطاع الخدمية والتنموية، مع الأخذ بعين الاعتبار إلغاء المواد المتعلقة بجواز إعلاء استثناءات عند تطبيق الأنظمة والقوانين.

وذكر بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) أنه في جلسة الحكومة الأسبوعية التي عقدت بالأمس برئاسة المهندس عماد خميس رئيس المجلس تم تشكيل مجموعة عمل من وزارات العدل والمالية والتنمية الإدارية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي والأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء لوضع الآليات التنفيذية لتطوير وتحديث التشريعات.

٢٦٢ سيارة من البيك أب وحتى

المرسيدس في مزاد لـ «التجارة الخارجية»

صالح حميدي

ومرسيدس ومازدا ودايو وبني إم دبليو وشفروليه ومازدا وهوانداي وايسوزو وميتسوبيشي لانس وبيجو. بينما شمل فرع حلب أليات وسيارات من الفئة صهرج وسياحية وباص وسياحية مغلقة وسياحية ستيشن وسيارة نقل صغيرة مغلقة ونقل صغيرة وسيارة نقل كبيرة مزودة برافعة على الشاسي ورافعة وميكرو باص نقل كبيرة على الشاسي وسيارة نقل كبيرة مغلقة وسيارة سياحية حقلية وسياحية ستيشن وسيارة نقل وكوب من منشأ بييفورد وفولكس فاغن وهوندا ولادا وبيجو وتويوتا ولاز وفان ومرسيدس وبني إم دبليو وفولغا وواز وبيجو وفان نيفا ورينو وتاترا وايفا وزيل وجاز وزيل وايفا وميتسوبيشي وفولغا.

وتسجل المبيعات والمكروباصات التي يتم بيعها بالمزاد العلني والتي سته صنعها ١٩٩٥ فما فوق في جميع المحافظات ضمن المدن أو خارجها حسب رغبة صاحب العلاقة باستثناء مدن دمشق وحلب وحمص واللاذقية تسجل المبيعات والمكروباصات التي يتم بيعها بالمزاد العلني والتي سته صنعها ١٩٩٥ فما دون في المحافظات على خطوط الريف أو بين المحافظات حصراً عملاً بقرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ١١٢/م، وتاريخ ١٦/١٢/٢٠١٧.

تسعى المؤسسة العامة للتجارة الخارجية إلى إجراء مزاد علني لبيع ٢٦٢ سيارة سياحية وأليات متنوعة أخرى لدى فروعها في حمص وحلب وطرطوس حيث يجري المزاد اعتباراً من ٩/٥ ولغاية ١٢/٩/٢٠١٨.

وحددت المؤسسة تاريخ وأمكته إجراء المزاد وتواجد الأليات وعددها من سنة الصنع والصانع والطرازات المختلفة مع الجداول الخاصة بأنواع وموديلات الأليات، حيث يجري من ٩/٥ ولغاية ١٢/٩/٢٠١٨ في فرع حمص في مقر إدارة الفرع المنطقة الصناعية، ومن ٩/١٠ ولغاية ١١/٩/٢٠١٨ في فرع حلب في مبنى اتحاد عمال محافظة حلب، ومن ١٢/٩/٢٠١٨ في فرع طرطوس، مستودع الفرع ٢٧ في مقر إدارة الفرع.

ويضمن المزاد في طرطوس مجموعة من الأنواع والموديلات لسيارات نقل صغيرة سياحية ونقل كبيرة ونقل كبيرة قلاب وسياحية وجرار زراعي أنواع فيات ومازدا ونيسان ومرسيدس وبيجو وايسوزو ودايهااتسو وتويوتا وفولكسفاغن ولاند روفر وميتسوبيشي.. وأنواع أخرى.

وشمل فرع حمص سيارات من الفئة صالون وبيك أب وسياحية وبيك أب الصانع فولكس بيجو وميتسوبيشي ولاند روفر ولادا ودوج

نسب الإنتاج. ولفت الحسن إلى أن التعديلات فقط للمناطق الصناعية والحرفية وأما المدن الصناعية فلها قوانينها الخاصة، حيث إن التعديلات سوف تشمل كل المناطق الصناعية والحرفية والتي يبلغ عددها ١١٧ منطقة في المحافظات السورية كافة وجميعها يتم العمل فيها بنسب متفاوتة فمنها التي استمرت بعملها خلال الأزمة ومنها من توقف وأعيد تأهيلها وتشغيل المنشآت الحرفية والصناعية فيها، والمناطق التي أحدثت خلال سنوات الأزمة قد أصبحت بنسب تنفيذها متفاوتة بين ٢٠٪ و٨٠٪ ويتوقع قبل نهاية العام الحالي أن يدخل عدد منها في الخدمة حيث بدأت عمليات التخصيص فيها للصناعيين والحرفيين، لافتاً إلى أن التوسع في المناطق الصناعية والحرفية دائم ومستمر بحسب ما تقتضيه الحاجة في المحافظات.

ولفت مدير المدن الصناعية إلى أن المنطقة الصناعية تقام لتخدم الوحدة الإدارية أو المدينة أو البلدية وتشغيل الحرفيين والصناعيين فيها، وليست لإقامة استثمارات وصناعات خارجية، وهي تتفاوت بمساحة بحسب مساحة الوحدة الإدارية التي تتبع لها.

تعديلات نظام إحداث المناطق الصناعية والحرفية على طاولة الحكومة

علي محمود سليمان

كشف مدير المدن الصناعية في وزارة الإدارة المحلية أكرم الحسن أن الاجتماع الأخير للجنة الخدمات في وزارة الإدارة المحلية تم فيه طرح مشروع تعديلات نظام إحداث وتنفيذ المناطق الصناعية والحرفية في الوحدات الإدارية والبلديات وقد أقرتها اللجنة الحكومية من عدد من الوزراء وبيترأسها وزارة الإدارة المحلية حسين مخلوف وتم رفع التعديلات كما عرضت إلى رئاسة مجلس الوزراء للنظر بها وإصدارها بقرار.

وفي تصريح لـ «الوطن» أوضح الحسن أن الأسباب الموجبة للتعديل هو تكيف النظام بما ينسجم مع قانون الإدارة المحلية كون نظام إحداث المناطق الصناعية والحرفية قد صدر برقم ٢٧٧٧ في العام ٢٠١١ قبل صدور قانون الإدارة المحلية، وعليه جاءت التعديلات لتكثيف نظام الإحداث بما ينسجم مع قانون الإدارة المحلية، حيث إنه بموجب القرار ٢٤٢ لعام ٢٠١٥ تم إحداث مديريات مناطق صناعية وحرفية في الأمانات العامة في المحافظات وتم تحديد مهامها وبيورها ومن خلال هذه التعديلات عكسنا الدور المنوط بهذه



المناطق في نظام إحداثها. وأشار الحسن إلى أن أهم التعديلات جاءت بما ينسجم مع التوجه الحكومي بالتوسع الشاؤفي للمناطق الصناعية، حيث المقسم الصناعي والحرفي ينفه بأته أرض وخدمات بني تحتية وحالياً وفق التعديلات سيكون هناك أكثر من مقسم صناعي وحرفي على الأرض نفسها بما يساهم بتحقيق الفائدة

لأكثر من صناعي وحرفي وخاصة الصناعات المحملة لبعضها، مضيفاً: إن التوسع الشاؤفي لم يتم حصره بعدد محدد من الطوابق وإنما بحسب ما تحتاج إليه كل منطقة فيمكن أن يكون لطابقين أو ثلاثة أو أربعة، وخاصة الصناعات المتممة لبعضها فيمكن لأكثر من صناعي أن يكتب على المقسم نفسه ليكونوا ضمن بناء واحد ما يسهل عملهم ويزيد من